

Distr.
GENERAL

CCPR/C/79/Add.30
5 November 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

النظر في التقارير المقدمة من الدول
الاطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد

تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

رومانيا

١ - نظرت اللجنة في التقرير الدوري الثالث لرومانيا (CCPR/C/58/Add.15) في جلساتها ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ المعقودة في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، واعتمدت^(١) التوصيات التالية:

أ - مقدمة

٢ - ترحب اللجنة بالتقرير الدوري الثالث لرومانيا وتعرب عن تقديرها للمعلومات التفصيلية والشاملة الواردة فيه ، لا سيما المتعلقة منها بالتطورات التشريعية الكثيرة التي حدثت مؤخرا . وتعرب اللجنة على وجه الخصوص عن تقديرها للوفد لما قدمه من معلومات اضافية مفصلة إلى أعضاء اللجنة ردا على أسئلتهم وتعليقاتهم . لقد يسرت صراحة التقرير والانفتاح الذي أبداه الوفد من اجراء حوار بناء ومشجع للغاية مع الدولة الطرف .

باء - العوامل والمصوبات التي تؤثر على تطبيق العهد

٣ - تشير اللجنة بقلق إلى تراث الماضي الشمولي لرومانيا الذي وقعت خلاله انتهاكات جسيمة ومنتظمة لحقوق الإنسان . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة ، على وجه الخصوص ، أن بعض الاتجاهات السياسية والاجتماعية التي لا تزال سائدة ومجازة بمفغة عامة في البلاد لا تفضي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

(١) في جلساتها ١٢٨٩ المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ .

جيم - الجوانب الايجابية

٤ - وترحب اللجنة بالتطورات الكثيرة التي حدثت مؤخرا في رومانيا والتي تمثل تقدما له شأنه في التحول صوب الديمقراطية والتعددية . وعموما ، فإن اللجنة مفتبحة من جراء أحكام الدستور الجديد والاساس القانوني الراسخ الذي يوفره الدستور لقيام نظام ديمقراطي . وتعرب اللجنة عن ارتياحها على وجه الخصوص لان العهد ومكوك حقوق الإنسان الدولية الاخرى قد ادمجت في القانون المحلي ولانها تبدو وقد اتخذت وضعاً رفيع المنزلة في المنظومة القانونية .

٥ - وتحيط اللجنة علما مع التقدير بالاملاحات السياسية التي اضطلع بها في رومانيا وبانشاء المؤسسات الديمقراطية . وان الجهود التي بذلت للاضطلاع باصلاح قانوني شامل في رومانيا قد اثمرت بالفعل انجازات كثيرة ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالقانون الجديد للسلطة القضائية ، والاملاحات التي ادخلت على قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية والالغاء المتوقع لقوانين تمييزية معينة مثل تلك التي تؤثم الجنوسيين .

٦ - وترحب اللجنة بالغاء عقوبة الاعدام وامتنال رومانيا للبروتوكول الاختياري الثاني . وتقدر اللجنة أيضا انضمام رومانيا مؤخرا إلى البروتوكول الاختياري الأول الذي يعترف باختصاص اللجنة في استلام الشكاوى المقدمة من الافراد الذين يدعون انتهاك حقوقهم المقررة بموجب العهد .

٧ - وترحب اللجنة أيضا بصراحة الحكومة في تأكيدها للطابع المتعدد الثقافات الذي يتسم به المجتمع الروماني والجهود التي بذلت للتشجيع على مشاركة الاقليات في الحياة العامة .

دال - دواعي القلق الرئيسية

٨ - تشعر اللجنة بالقلق لان الاطار القانوني قد لا يكون متوافقا تماما مع العهد ، وعلى وجه الخصوص لان التقييد العام للحقوق بموجب المادة ٤٩ من الدستور اوسع بكثير مما هو مسموح به بموجب العهد .

٩ - وتعرب اللجنة عن القلق لاستمرار قيام مشاكل في رومانيا تتعلق بالتمييز ضد أشخاص ينتمون إلى أقليات ، ولا سيما الجرائم المرتكبة نتيجة استشارة التعصب الاثني أو الديني . وتهدد هذه الحالة بشكل خاص المجموعات المعرضة للخطر ،

مثل الروما (الفجر) . واللجنة قلقة لأن الحكومة لم تنشط بدرجة كافية في مكافحة هذا التمييز أو المواجهة الفعالة لحوادث العنف التي ترتكب بحق أفراد من جماعات الاقلية .

١٠ - وتشعر اللجنة بالقلق بشأن التجاوزات التي ترتكبها الشرطة ، مثل اقتحام المنازل ، والتقصير في ابلاغ المعتقلين بحقوقهم ، وإساءة معاملة السجناء . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة أن عدد التحقيقات والتهم والادانات قليل للغاية بالمقارنة مع عدد الشكاوى الواردة أو التجاوزات المبلغ عنها ؛ وأن العقوبات التي ينص عليها القانون لا تتناسب مع خطورة الجرائم المرتكبة ؛ وأن دفع التعويض لضحايا التجاوزات لا يتم بسرعة على الدوام ، مما يساهم بأكمله في خلق مناخ من التهرب من العقاب . وتشير هذه الحالة الانزعاج على وجه الخصوص بالنظر إلى الطريقة التي تقوض بها العلاقات المتألفة مع الاقليات ، مما يفضي إلى التهميش الإثني وتعاقد العنف .

١١ - وتلاحظ اللجنة بأسى تناقص مشاركة المرأة في الحياة العامة والتناقص في استخدامها والفرص المتاحة لها في السنوات الأخيرة . كما أن تزايد معدل وفيئات الرضع يدعو إلى القلق .

١٢ - وتعرب اللجنة عن القلق أيضا لأن الاستقلال الكامل للقضاء لم يكفل بعد . وفي هذا الخصوص ، يؤدي استمرار سلطة وزارة العدل على القرارات القضائية وسلطتها في عزل القضاة إلى خلق وضع يقوض إلى حد كبير من استقلال القضاء .

هـ - اقتراحات وتوصيات

١٣ - تؤكد اللجنة على أن هناك حاجة إلى مواصلة الاستعراض من أجل كفالة أن تكون جميع القوانين واللوائح والجراءات الادارية ذات الصلة الوثيقة متفقة مع أحكام العهد . وفي هذا الصدد ، ينبغي لمشاريع التشريعات ذات الصلة التي تكون موضع نظر فعلي أن تمتثل هي الأخرى بصرامة للالتزامات رومانيا بموجب العهد . ويكتسب ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بممارسة حرية التعبير حيث أن القيود المفروضة بموجب المادة ٤٩ من الدستور أوسع في نطاقها بشكل بارز مما هو مسموح به بموجب المادة ١٩ من العهد . وتوصي اللجنة بأن تتبع الاصلاحات القانونية عن كثب بتغييرات فعالة في الممارسات ، ولا سيما في اللوائح والجراءات الادارية .

١٤ - وتوصي اللجنة باتخاذ تدابير أخرى لحماية الأشخاص المنتمين إلى جماعات الاقلية ومعاونتهم على ممارسة حقوقهم المقررة بموجب العهد ، بما في ذلك

المشاركة في المؤسسات العامة على كافة مستوياتها . وتوصي اللجنة أيضا بأن تتخذ الحكومة خطوات أنشط لمكافحة الاتجاهات العنصرية والمعادية للأجانب ، ولتعزير التسامح والتفاهم فيما بين شتى الجماعات الاثنية والدينية والوطنية في رومانيا . وفي هذا الخصوص ، ينبغي اتباع نهج ايجابي لمواجهة الاتجاهات السلبية في وسائل الاعلام التي يحتمل أن تدعم الاتجاهات العنصرية فيما بين الجمهور لا سيما ازاء الروما .

١٥ - وتؤكد اللجنة على الحاجة إلى ممارسة سيطرة أكبر على الشرطة ، لا سيما في سياق الماضي الشمولي القريب العهد الذي يخرج المجتمع الروماني من اساره . وهناك حاجة إلى الاضطلاع بجهود وطيدة ومتواصلة لكفالة عدم وجود أي أثر من العنصرية في إنفاذ القانون ، سواء في الممارسة أو في التصور العام . وينبغي تحقيق مزيد من التقدم في إعادة وضع الشرطة تحت السيطرة المدنية تماما . وينبغي أن يكون هناك تدريب مكثف وبرامج تعليم موجهة إلى مسؤولي انفاذ القوانين ، علاوة على بذل جهود وطيدة لكفالة تمثيل الاقلية بشكل واف في قوات الشرطة . وينبغي اتخاذ خطوات أيضا لتدعيم اجراءات الانتصاف المتاحة لضحايا تجاوزات الشرطة ، وضمان المتابعة الوافية لبلاغات التجاوزات عن طريق اجراء تحقيقات شاملة وتوقيع الجزاءات الجنائية على مرتكبيها دون الاكتفاء بالجزاءات الادارية فحسب .

١٦ - وتؤكد اللجنة على الحاجة إلى اتخاذ الحكومة لتدابير ايجابية لتدعيم وضع المرأة والاطفال ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة العامة ، والمساواة في فرص الاستخدام وفي الاعتاب ، وبالحقوق والمسؤوليات المتساوية في الأسرة . وتوصي اللجنة أيضا باتخاذ اجراءات لتقليل وفيات الرضع .

١٧ - وبالنسبة لاستقلال القضاء ، توصي اللجنة باتخاذ خطوات لتعجيل عملية الاملاح وانهاء سلطات الرقابة الحالية التي تتمتع بها وزارة العدل . وينبغي بذل جهود نشطة أخرى لتشجيع الفكر الاستقلالي فيما بين القضاء ذاته .

١٨ - وتبرز اللجنة الحاجة إلى اتباع الحكومة لنهج أنشط في التغلب على اتجاهات الجمهور التي تعوق التنفيذ الفعال لمعايير حقوق الإنسان . ويحتاج الأمر إلى تدعيم أنشطة الاعلام والتوعية العموميين بحيث يتعرف الجمهور العام بشكل أفضل على أحكام العهد والخطوات المتخذة لتطبيقها عمليا . ويمكن الاستعانة في هذا الخصوص بدرجة أكبر بالمنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام .
